● أخبار قصيرة

١١٠ مليارات دولار.. تجارة إيران الخارجية

أعلنت مصلحة الجمارك الإيرانية، أن التجارة الخارجية للبلاد في عام ٢٠٢٥ بلغت ١٠٩ مليارات و٦٧٣ مليون دولار. وأفادت العلاقات العامة لمصلحة الجمارك، في تقرير لها؛ أن الوزن الإجمالي للتجارة الخارجية خلال الفترة المذكورة بلغ ١٩١ مليوناً و٥٨٨ ألف طن. وبحسب هذا التقرير، من إجمالي التجارة الخارجية للبلاد في عام ٢٠٢٥، خُصص ١٥٠ مليونا و٥٠٨ آلاف طن بقيمة ٥١ ملياراً و٦٥٧ مليون دولار للصادرات غير النفطية و٤١ مليوناً و٨٠ ألف طن بقيمة ٥٨ ملياراً و١٦ مليون دولار للواردات. كما ورد في جزءٍ آخر من التقرير، أنه خلال هذه الفترة جرى ترانزيت ٢٠ مليونًا و٥١٦ ألف طن من البضائع عبر إيران.

إيران وطاجيكستان تؤكدان على توسيع التعاون الاقتصادي

أعلن رئيس الغرفة التجارية المشتركة بين إيران وطاجيكستان «محمد حسين روشنك» عن استمرار وتعزيز التعاون الاقتصادي بين البلدين، قائلاً: إن طاجيكستان زادت تعاونها بشكل ملحوظ مع النشطاء الاقتصاديين الإيرانيين في الأيام الأخيرة. وفي إشارة إلى مسار التعاون الاقتصادي بين البلدين في ظل ظروف الحرب الراهنة، قال روشنك: ليس لدى طاجيكستان أي مشكلة في مجال التبادل التجاري مع إيران وقد زادت تعاونها بشكل ملحوظ خلال هذه الأيام. وأضاف: إن طاجيكستان تقوم حتى بالترويج للسلع الإيرانية، وقد أرسلت مؤخراً ١٢٠ شاحنة محملة بالبضائع إلى إيران. وتابع قائلاً: طاجيكستان تسعى جاهدة لتعزيز التعاون الاقتصادي وهناك توجه إيجابي على المستوى الشعبي أيضاً نحو توسيع العلاقات مع إيران، حيث يعرب الشعب الطاجيكي عن إرتياحه بالتقدم الذي أحرزته إيران في المنطقة.

زيادة الصادرات وترانزيت البضائع من محافظة خراسان الرضوية

أعلنت مصلحة جمارك محافظة خراسان الرضوية؛ أن حجم الصادرات والواردات والترانزيت الصادر من المحافظة خلال عام ٢٠٢٥ شهد نمواً ملحوظاً مقارنة بالعام السابق، وذلك رغم الظروف الخاصة التي تمر بها البلاد. وصرح المشرف على مصلحة جمارك خراسان الرضوية «رضا راستي» في تصريح لوكالة «إرنا»: بلغ إجمالي صادرات البضائع عبر حدود المحافظة في عام ٢٠٢٥ أربعة ملايين و١٢٠ ألف طن، بقيمة مليارين و٤٠٠ مليون دولار. وتشير هذه الإحصائيات إلى نمو بنسبة ١٩ بالمائة من حيث الوزن و٩ بالمائة من حيث القيمة مقارنة بعام ٢٠٢٤. وأضاف: بلغت الواردات عبر حدود خراسان الرضوية في هذا العام ٣٢٦ ألف طن بقيمة ٧٣٥ مليون دولار، حيث سجلت زيادة بنسبة ١ بالمائة من حيث الوزن، بينما شهدت انخفاضا بنسبة ٧ بالمائة من حيث القيمة. وأوضح بشأن وضع الترانزيت الصادر: في عام ٢٠٢٥ تم ترانزيت حوالي ثلاثة ملايين و٨٠٠ ألف طن من البضائع عبر حدود المحافظة باتجاه أفغانستان ودول آسيا الوسطى، مما يمثل نموا بنسبة ٤٣ بالمائة مقارنة بعام ٢٠٢٤. أما حجم الترانزيت الوارد إلى المحافظة فقد بلغ مليوني طن، مسجلاً انخفاضاً بنسبة ٢١ بالمائة.

إضعاف الدولار يُوجّه ضربة لأمريكا

خبير اقتصادي: مضيق هرمز يُحدد مستقبل الاقتصاد العالمي

إذا استمرت التوترات في الخليج الفارسي وعززت إيران سيطرتها الفعّالة على مضيق هرمز، فقد تنخفض تجارة النفط القائمة على الدولار

ترامب لا يتّسم بشخصية متوازنة؛ والهدف الرئيسي لتهديداته هو الضغط على البنى التحتية الاقتصادية لإيران

الوفاق/ قال الخبير الاقتصادي الإيراني "حميد حاج إسماعيلي": أن مضيق هرمز يُحدد مستقبل الاقتصاد العالمي، موضحاً: بالنظر إلى دين الحكومة الفيدرالية الأمريكية البالغ ٤٠ تريليون دولار، وقرار روسيا بيع النفط بعملة اليوان، فإن موقع أمريكا في التجارة العالمية لا يضعف فحسب، بل يساهم أيضاً في ترسيخ دور الصين في الاقتصاد العالمي أكثر من أي وقت مضى.

وأشار حاج إسماعيلي، في مقابلة مع مراسل وكالة الجمهورية الاسلامية للأنباء "إرنا"، إلى التداعيات الاقتصادية للتطورات في الخليج الفارسي التي حدثت بعد اعتداء التحالف الأمريكي الصهيوني على أراضي الجمهورية الإسلامية الإيرانية، قائلاً: إن الإجراءات الاستراتيجية الإيرانية في مضيق هرمز التي تلت هذا العدوان، غيّرت معادلات الطاقة العالمية. وفي حال استمرار الظروف الحربية في هذه المنطقة، سيواجه اقتصاد أوروبا وشرق آسيا، بل وحتى الهيكل المالي الأمريكي، ضغوطاً تضخمية وركودية ونقدية خطيرة.

وأضاف، مُذكّراً بأن إدارة مضيق هرمز تسببت في دخول بعض الاقتصادات العالمية في ظروف أكثر صعوبة، بل وأن تقارير قد نُشرت عن نقص الوقود وتوقف بعض المراكز غير الأساسية في مختلف الدول، وقال: الحرب دائماً هي عامل، بالإضافة إلى التحولات السياسية والاجتماعية، لها آثار مباشرة وواسعة النطاق على الاقتصاد؛ فالحرب، بسبب التكاليف المرتفعة وحالات انعدام الأمن التي تخلقها، تؤثر عادةً على مختلف القطاعات الاقتصادية.

وتابع هذا الخبير الاقتصادي قائلاً: إن الحرب في الخليج الفارسي تكتسب أهمية خاصة لأن هذه المنطقة تُعتبر واحدة من أهم مراكز نقل النفط وتأمين الطاقة للدول الأوروبية والغربية وحتى شرق آسيا.

وذكّر قائلاً: بعد النفط، أُضيفت إلى هذه المعادلة مسألة الغاز وحتى الأسمدة الكيماوية؛ مجالات لها حصة كبيرة جداً في الاقتصاد العالمي، بل إن العديد من الدول والحكومات في المنطقة نفسها لم تكن على علم مسبق ودقيق بمدى تأثيرها. حصة الغاز والأسمدة في هذه المنطقة هي بحيث يمكن أن تُحدث تأثيرات عميقة على الاقتصاد العالمي.

استقرار الأسعار له أهمية خاصة في الاقتصاد

وقال حاج إسماعيلي: في الاقتصاد، للتكلفة النهائية واستقرار الأسعار أهمية كبيرة، وأي تقلّب في هذه المتغيرات يمكن أن يؤثر على الاقتصاد العالمي بأكمله. ما حدث اليوم ليس مجرد مسألة اقتصادية إقليمية، بل العالم بأكمله تأثر به؛ سواء في مجال أسعار النفط ومشتقاته، أو في سوق الغاز، أو في مجال المواد الغذائية التي تشهد الآن ارتفاعاً في الأسعار، مضيفاً: لقد جربنا سابقاً نموذجاً لمثل هذه الظروف خلال فترة جائحة فيروس كورونا. في ذلك الوقت، وبسبب الاضطراب في الأنشطة الاقتصادية وانخفاض الإنتاج، زاد التضخم العالمي، واستغرق الأمر سنوات حتى تمكّن الاقتصاد العالمي من العودة إلى توازن نسبي. حتى اليوم، لم تختفِ الآثار التضخمية لعصر كورونا بشكل كامل، لأن إعادة بناء التوازن الاقتصادي هي عملية تستغرق وقتاً.

وأضاف: حتى الدول المنتجة الكبرى مثل كوريا الجنوبية واليابان والصين، التي هي مصدرون رئيسيون للسلع في العالم، تعتمد على نفط الخليج الفارسي، وبالتالي تتأثر بهذه التطورات. هذا الموضوع يُظهر أن أحداث الخليج الفارسي لها أهمية فائقة، وكلما استمر هذا المسار، كلما تأثر الاقتصاد العالمي بشكل أكبر.

الاقتصادات المتقدمة تواجه خطر الركود

وبخصوص توقعات بنك "جي بي مورغان" الأمريكي، بأن الاحتياطيات الاستراتيجية للنفط والطاقة التي تم تحريرها يمكن أن تساعد في السيطرة على أسعار النفط حتى ٢٠ أبريل، أي أقل من ثلاثة أسابيع من الآن، قال حاج إسماعيلي: في الأسابيع الأولى، قامت الدول الغربية وأمريكا بتحرير جزء من احتياطياتها النفطية، ولكن لوحظ أن سعر النفط لم يشهد انخفاضاً كبيراً، والآن أيضاً عاد مسار الأسعار إلى الارتفاع مجدداً. وتابع: دول مثل اليابان التي تعتمد بشكل شبه كامل على نفط الخليج الفارسي، قد تدخل في ركود طويل الأمد؛ فمن خصائص الاقتصاد الياباني أنه إذا دخل في فترة ركود، فإن إنعاشه يستغرق سنوات. نفس هذا الوضع ينطبق على كوريا الجنوبية. الصين بالطبع، بسبب شبكتها الواسعة من العلاقات الاقتصادية وقدراتها المرنة، لديها ظروف مختلفة، ولكنها مع ذلك تتأثر بتطورات الطاقة في المنطقة.

وقال: أوروبا أيضاً تواجه الآن مشاكل خطيرة، لأن آلية عمل الاقتصادات الأوروبية تعتمد إلى حد كبير على طاقة الخليج الفارسي. هذه الدول لها حصة مهمة في الاقتصاد العالمي، وأي اضطراب في الطاقة يمكن أن يوقف نموها الاقتصادي، مضيفاً: فيما يتعلق بأمريكا، يجب أيضاً الانتباه إلى أن اقتصاد هذا البلد يعتمد قبل كل شيء على سوق رأس المال. على الرغم من أن أمريكا منتجة للنفط وليس لديها اعتماد مباشر مثل بعض الدول على الخليج الفارسي، إلا أن اقتصادها يُدار على أساس سوق البورصة والاستثمارات المالية. لذلك، إذا تضررت الأسواق المالية، فإن اقتصاد أمريكا سيتضرر أيضاً بشكل خطير.

قلق أمريكا لم يعد يتعلق بالمكانة العسكرية أو السياسية

وقال هذا الخبير الاقتصادي: في الوقت الحالي، القلق الرئيسي لأمريكا ليس فقط المكانة السياسية أو العسكرية. الحكومة الفيدرالية الأمريكية عليها ديون تبلغ حوالي ٤٠ تريليون دولار، وإذا استمرت التوترات في الخليج الفارسي وعززت إيران سيطرتها الفعالة على مضيق هرمز، فقد تنخفض تجارة النفط القائمة على الدولار. انخفاض المعاملات الدولارية يمكن أن يخفض قيمة الدولار في الاقتصاد العالمي. في مثل هذه الظروف، قد تجري الدول مبادلاتها العملات بعملات أخرى، وهذا الموضوع يمكن أن يضعف مكانة الدولار.

وختم حاج إسماعيلي قائلاً: ان أمريكا الآن أمام مفترق طرق استراتيجي؛ فمن ناحية، قبول الهزيمة له تكلفة معنوية عليها، ومن ناحية أخرى، استمرار التوترات يمكن أن يهدد مكانة الدولار والنفوذ الاقتصادي لهذا البلد في العالم. بل قد يتم بعد تطورات الخليج الفارسي ترسيخ الدور الاقتصادي للصين كقوة عالمية كبرى أكثر من الماضي، مُوضحاً: أن ترامب لا يتمتع بشخصية متوازنة وأن نهجه ذا طابع فاشستي بالأساس، وحتى جزء كبير من المجتمع الأمريكي لا يقبل هذا النهج، وعلى المستوى الدولي، لاحظنا أيضاً أنه حتى بعض حلفاء أمريكا الأوروبيين لديهم نظرة نقدية وسلبية تجاهه. الهدف الرئيسي لتهديداته هو الضغط على البنى التحتية الاقتصادية لإيران.

وزيرة الطرق تؤكد على الإنجاز السريع لمشاريع إعادة تأهيل المنشآت السككية المتضررة

أكدت وزيرة الطرق والتنمية الحضرية الإيرانية، فرزانة صادق، على ضرورة الإسراع في إنجازها.

وأعربت الوزيرة صادق، أمس السبت، أثناء تفقدها لمشاريع إعادة بناء البنى التحتية السككية التي استُهدفت من قبل العدو الأمريكي - الصهيوني، عن شكرها لعاملين في سكة الحديد، وأكدت على ضرورة الإسراع في دعم هذه المشاريع من أجل إنجازها بشكل سريع.

وأعربت وزيرة الطرق عن رضائها عن التقدم المحرز في مشاريع إعادة تأهيل المنشآت السككية المتضررة، قائلة: هذه المشاريع تحظى بأهمية بالغة، ويجب أن تصل إلى مرحلة التشغيل بأسرع وقت ممكن لتتمكن من أداء دورها المحوري في تحسين الوصول إلى المحطات وزيادة سلامة الخطوط الحديدية.

وخلال هذه الجولة التفقدية، شددت وزيرة الطرق على أهمية التنسيق وبذل المزيد من الجهود من قبل العاملين في المشاريع والمهندسين العاملين فيها من أجل إنجازها في وقتها المحدد، مؤكدة أن مسؤوليتهم لا تقتصر فقط على دفع المشاريع قدماً، بل يجب أن يولوا اهتماماً خاصاً لتحسين جودة الخدمات وتعزيز أمن وسلامة الشبكة السككية في البلاد.

من جانبه، أشار ميرحسن موسوي، القائم بأعمال المدير العام لسكة الحديد، على هامش هذه الزيارة، إلى سير العمل في المشاريع، قائلاً: منذ اللحظات الأولى التي أعقبت هجوم العدو، بدأت عمليات إعادة بناء النقاط المتضررة، ومعظم هذه المشاريع سيتم تشغيلها اليوم نفسه. نحن نبذل قصارى جهدنا لإنجاز هذه المشاريع وفق أعلى المعايير وفي أقصر وقت ممكن. مضيفاً: إن تطوير البنى التحتية السككية في البلاد هو أحد أولوياتنا الرئيسية في سكة الحديد، ونحن نعمل في هذا المجال بكل طاقتنا من أجل تحسين الخدمات وتسهيل تنقل المسافرين ونقل البضائع على مستوى البلاد.

مثمّناً دور التجّار..

وزير الجهاد الزراعي: القطاع الخاص منع اضطراب السوق خلال الحرب

قال وزير الجهاد الزراعي: إن التجار والفاعلين الاقتصاديين في القطاع الخاص، في ظروف الحرب، أصبحوا حملة اللواء والقادة في حماية مائدة الشعب ومعيشتهم والأمن الغذائي للبلاد.

والتقى غلام رضا نوري قزلجه، خلال وجوده في مقر غرفة التجارة والصناعة والمناجم والزراعة، بـ»صمد حسن زاده» رئيس الغرفة وأعضاء هيئة الرئاسة وسائر أعضاء الغرفة، وتحدث معهم حول عملية إنتاج وتوفير السلع الأساسية، ومخزون المستودعات، وعملية تسجيل طلبات السلع الأساسية، وظروف السوق.

هذا وثمن وزير الجهاد الزراعي جهود ودعم التجار والفاعلين الاقتصاديين وخاصة في القطاع الزراعي خلال فترة «الحرب المفروضة الثالثة»، وأشار إلى أن القطاع الخاص وقف مرة أخرى، عند المنعطف التاريخي والحساس للبلاد، إلى جانب الحكومة والشعب، ودعم مائدة الشعب ومعيشتهم بشكل كامل.

وقال: جميع السلع الأساسية الآن متوفرة بكثرة في السوق، وإن العديد من الفاعلين الاقتصاديين، في كل من الحرب التي استمرت ١٢ يوماً وحرب رمضان، قاموا بتوزيع السلع الأساسية بشكل واسع في السوق بأقل هامش ربح، بل وبدون ربح، حتى لا تتعرض السوق لصدمة سعرية ناجمة عن الحرب، مثنياً على تحمل المسؤولية وأداء دور القطاع الخاص في الظروف الحرجة التي تمر بها البلاد.

وأشار نوري إلى أن مخزون مستودعات السلع الأساسية في البلاد في وضع جيد، وقال: السياسة الاستراتيجية للحكومة هي دعم القطاع الخاص، واعتماداً على هذه الاستراتيجية وبمساعدة الشعب والفاعلين الاقتصاديين والتشاور والتعاون مع غرفة التجارة، وكما تمكنا من إدارة الظروف الصعبة للعقوبات على مدى العقود الأربعة الماضية، فإننا سنجتاز أيضاً الممر الضيق لهذه الحرب المفروضة.

وفي هذا الاجتماع، قام رئيس الغرفة وعدد من أعضاء غرفة التجارة، من خلال تقديم تحليل لوضع السلع الأساسية في الأسواق العالمية والمحلية، بتقديم الشكر لدعم الحكومة والقطاع الخاص، وتسهيل عملية تسجيل الطلبات والاستيراد والإفراج عن البضائع في جمارك البلاد، وتنفيذ خطة العملة التفضيلية، وكذلك برامج وإجراءات وزارة الجهاد الزراعي في تسهيل وتسريع الأمور التجارية وإدارة السوق وتأمين الأمن الغذائي للبلاد في الظروف الحربية.